المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 05-02-2006 العـــدد : 1356
الصفحـات : 9 المسلسل : 6

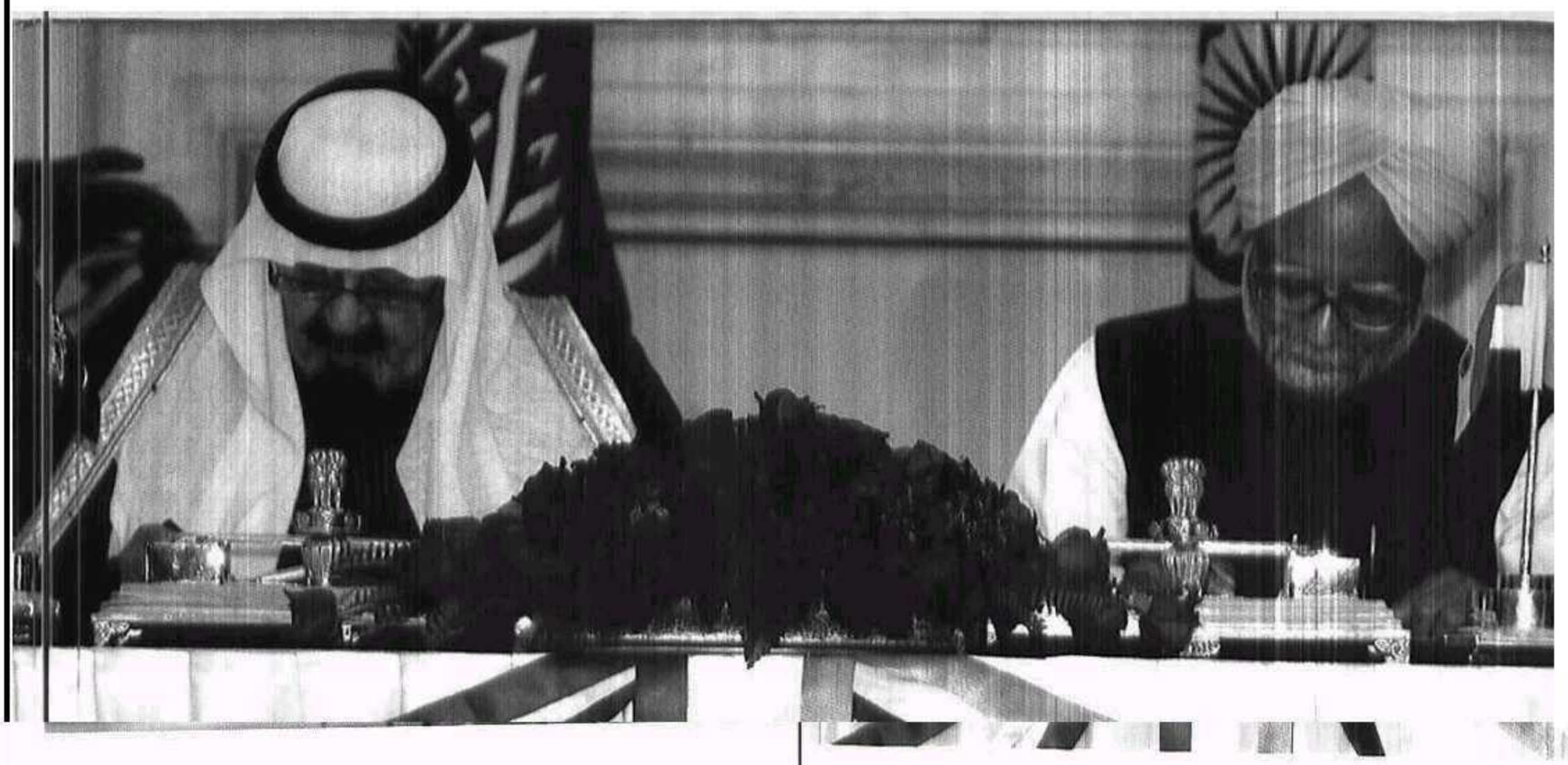

جولة خادم الحرمين الشريفين.. آفاق اقتصـــــادية طموحة

اجندة الجولة الاسيوية كانت ثرية وحافلة بالموضوعات ولعل الاكثر حضورا واهتماما من لدن غالبية المحللين انها كانت جولة اقتصادية بنجاح .

كان ابرز محاور هذه الاجندة تتمثل في تطوير التعاون الاقتصادي والنفطي والعسكري والامني وهي محددات اساسية حكمت الزيارة الممتدة في كل من الصين وماليزيا وباكستان.

السعودية وحسب القراءات الصينية اصبحت الشريك التجاري الاول في غرب اسيا وشمال افريقيا وان ثمة مشروعات اقتصادية في مجال بناء واستخدام الطاقة قد تم التفاهم عليها.

هذا اللون من العلاقات الاقتصادية يساهم في تعزيز العلاقات الاسيوية العربية . فحجم التبادل التجاري يدعو هذه الدول للمساهمة الفاعلة في تعزيز معالم الامن والاستقرار الاقليمي .

وجاءت زيارة الهند لترسخ المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية السعودية والمتمثل في وضوح هذه السياسة واستقلاليتها عن اي بعد سياسي آخر وهو ما دعا خادم الحرمين الشريفين لتوضيح العلاقة التي تربط بين الرياض واسلام اباد بانها بعيدة عن سياسة المحاور التي لا تنتهجها السعودية.

وفيما يتعلق بماليزيا فقد جاءت الزيارة لتعكس عمق الاهتمام السعودي بالتجربة الماليزية المتميزة كونها النموذج الاسلامي الاقرب الى السعودية من حيث الدين والتقاليد والرغبة في تحقيق معدلات النمو والتطوير والتغيير الاجتماعي الاقتصادي.

فحسب الخبراء فان الجولة تحمل في صلبها إسهاما غير مسبوق في بناء عالم متعدد الأقطاب. وأن تطوير العلاقات مع قوتين بهذا الحجم، مثل الصين والهند ستعمل على تزايد دور المملكة على الساحتين الإقليمية والدولية، مما يؤدي الى وضع معايير دقيقة لعلاقات الرياض سواء مع الغرب أو الشرق.

عدنان الهياجنة

■ كانت الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى اسيا خاصة الى كل من الصين والهند وباكستان وماليزيا تحولا استراتيجيا يعبر بشكل كبير عن التحولات في الرؤية الاستراتيجية السعودية والية صنع القرار خاصة فيما يتعلق برؤية التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

ومما لا شك فيه ان هذه الزيارة قد اثارت اهتمام الباحثين والكتاب في اسيا والمنطقة العربية والعالم بشكل عام. فحتى الى مدى قصير كانت السياسة الخارجية السعودية تعتمد بشكل كبير على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية تقوم على نظرية بسيطة غير معقدة وتعتمد على علاقة تفاوضية: النفط السعودي مقابل الحماية الأمريكية الأمنية للسعودية. لكن هذه المعادلة قد تغيرت بشكل كبير بعد الأحداث الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001.

لذا فان المراقبين للسياسة الخارجية السعودية يرون بداية لإعادة النظر في العلاقات الاستراتيجية السعودية دوليا وإقليميا. وتسليط الضوء على عدد من القضايا والأسئلة من أجل محاولة فهم دلالات هذه الزيارة وعن ماذا تعبر؟ والتركيز على البعد السياسي الأمني الاستراتيجي لا سيما وان الجانب الاقتصادي على أهميته سينافسه اقتصاديون. حيث إن العامل الاقتصادي وهو بيع النفط إلى كل من الهند والصين اللذين تزداد حاجتهما اليه من السعودية وغيرها لا يشكل العامل الأكثر تفسيرا لهذه الزيارة. إذ يتوافر النفط في السوق ويتم بيعه إلى من يرغب وبالتالي فقد تكون هناك دلالات استراتيجية بعيدة المدى من طرف الجانب السعودي كتفسير لهذه الزيارات.

أن هذه الزيارات لم تكن بداية لعلاقات دبلوماسية جديدة مع كلا الطرفين الصين والهند. فالعلاقات الدبلوماسية مع الصين كانت قد بدأت منذ عام 1990 وارتبط ذلك مع بناء التحالف الدولي لتحرير الكويت بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990.

وتأثرت طبيعة العلاقات ببعد الحرب الباردة والبعد الديني والأيدلوجي الماركسي، لكن علاقة السعودية مع الهند علاقة تاريخية بدأت منذ عشرينيات القرن الماضي، كما أن الملك عبد الله بن عبد العزيز قد قام بزيارات الى دول عظمى مهمة حين كان وليا للعهد اثناء

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 05-02-2006 العـــدد : 1356
الصفحـات : 9 المسلسل : 6

ملف خاص

مرض الملك الراحل فهد رحمه الله فقد قام بزيارة مهمة إلى روسيا في سبتمبر عام 2003 وكانت تلك زيارة تاريخية حيث لم يزرها من قبل إلا الملك فيصل عام 1932 (آنذاك الأمير فيصل بن عبد العزيز).

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي كان أول دولة تقوم على اعتماد علاقات دبلوماسية مع السعودية عام 1926، كما تبعها بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل عام 2005. لذلك يجب النظر إلى زيارة الملك السعودي إلى الصين والهند من هذه الزاوية وهي البحث عن فرص استراتيجية مكملة للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن 60% من النفط السعودي يذهب إلى آسيا والمستقبل هو آسيا إذ إن النظر إلى آسيا له مدلولات نفطية اقتصادية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العمالة الهندية الكبيرة في السعودية والعمالة الواردة من الصين في دول الخليج العربي وعوامل التقارب الثقافي بين السعودية وكل من الهند والصين وعدم وجود موروثات سلبية مرتبطة بالعالم العربي وبين هذه الدول، فإن ذلك يدعونا إلى التفاؤل من هذه الزيارات، إذ تشكل الهند والصين حالات جديدة من بناء أواصر العلاقات المبنية على المصالح المشتركة وليست مرتبطة باستعمار أو احتلال كما هو حال الدول الأوروبية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

لماذا الصين والهند؟

تقوم الصين باستيراد 14% من احتياجاتها النفطية من السعودية، وقد تحاول السعودية بناء علاقة تبعية مع الصين معتمدة بذلك على النفط السعودي، وهو جزء من التخطيط الاستراتيجي السعودي بحيث تقوم السعودية بالاستثمار في مجال مصافي وتنقية النفط في الصين وتقوم الأخيرة بشراء النفط الخام من السعودية وبالتالي فإن ذلك يمهد لعلاقة بعيدة الأجل.

كما وتشير بعض الدراسات الاستراتيجية في مجال النظام الدولي إلى أن الصين من أكثر بلدان العالم سكاناً عملت بجد على تحرير اقتصادها، حيث شكل استقطاب القطاع الخاص لاستثمارات أجنبية حوالي 500 مليار دولار.

وقد أصبحت الصين من الدول المصدرة، حيث نما تصديرها ثماني مرات بين الأعوام 1990 و 2003، وقدر بحوالي 380 مليار دولار.

هذا اللون من العلاقات الاقتصادية يساهم في تعزيز العلاقات الآسيوية العربية فحجم التبادل التجاري يدعو هذه الدول للمساهمة الفاعلة في تعزيز معالم الامن والاستقرار الاقليمي

ومن حيث التقنية فإن الصين تصدر حوالي 30% من صادرات الإلكترونات لآسيا، وقدر حجم صادرات الصين (6%) من حجم صادرات العالم وذلك بنهاية العام 2003، ويقدر حجم النمو الصيني من نمو الاقتصاد والعالم (16%) وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهذا سيضع الصين في مراتب الدول العظمى اقتصاديا في العقود القليلة المقبلة. مما سيؤهلها للعب دور مهم إقليميا بشكل خاص وفي العلاقات الدولية.

يقدر الأنفاق العسكري الصيني بحوالي 5-3 مرات ضعف التقارير الرسمية الصينية، حيث قدرته وزارة الدفاع الأمريكية قبل نحو عامين بحوالي (65) مليار دولار سنويا، كما اعتمدت السياسة العسكرية الصينية على الانتقال من الاعتماد على الذات في صناعة الأسلحة محليا إلى مسالة الشراء من الخارج وخاصة روسيا، وذلك يبدو اهتماما في تحديث قدرتها العسكرية بسرعة، حيث أنفقت الصين حوالي 2 مليار دولار لشراء معدات عسكرية من روسيا في التسعينيات.

كما أن الصين طورت عددا كبيرا من الصواريخ خاصة عام 2003 بمعدل (450 صاروخا) وهذا يؤهل حرية التصرف الصيني في منطقتها على الأقل، ويمكن حسب تقديرات عسكرية أن تسيطر الصين على تايوان في زمن قياسي يفاجئ ويحول دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وحسب تقديرات لجنة خبراء منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية أجرت دراسة عام (2003) حول القوة الصينية العسكرية، فإنها تتنبأ بأن تتفوق الصين على اليابان كقوة عسكرية خلال العقد أو العقدين المقبلين وبحيث تصبح الصين الدولة الأولى في آسيا عسكريا، ومن وجهة النظر

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 05-02-2006 العـــدد : 1356
الصفحـات : 10 المسلسل : 6

ملف خاص

الإسلام يلعب دورا مهما في هذه العلاقات وان تطوير أي تعاون اقتصادي سيكون له نتائج إيجابية من أجل تخفيف الضغوط في هذه الحكومات عن المسلمين وإتاحة المجال لهم للعب دور يعطي للسعودية مساحة اكبر للتأثير

الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستطيع التعامل مع التقدم العسكري الصيني لكن لا يمكن التقليل من أهمية قلق الدول المجاورة للصين مثل تايوان واليابان والهند التي اشتكت وابدت قلقا من البناء والتقدم العسكري الصيني.

ويضاف إلى مصدر القوة الصيني امتلاكها للقوة النووية، ونشر القوة النووية في العالم. فالصين كما يشير تقرير مجلس العلاقات الخارجية لا يمكن أن تفوق قوتها قدرة الولايات المتحدة الأمريكية النووية، إلا أن التقرير يشير إلى تطوير الصين لنوعية وتعداد قوتها النووية مما يطور لدى الصين قدرة الضربة الثانية. وهذا مقلق للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في حالة حدوث هجوم نووي امريكي على الصين وأيضا في منطقة تملك معظم القوى العظمى فيها قدرات نووية مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية.

المحطة التالية... الهند

وتعد هذه الزيارة الأولى إلى الهند، التي فيها أكثر من (150) مليون مسلم. كما انها مرتبطة بعلاقات استراتيجية مع إسرائيل ووقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع إيران في عام 2003. وبالنسبة لواقع حالة الهند، فتشير الدراسات إلى أن اجمالي الناتج المحلي الهندي نسبيا للفرد يؤدي الى عدم المقدرة على تحديق الكثير من حاجات المواطنين وتوقعاتهم من المدافع الاجتماعية . الاقتصادية الأساسية والتي تشكل بدورها أولويات وتحديات رئيسة لحكومة ذلك البلد. ففي عام 2002، كان اجمالي الناتج المحلي للفرد 2.54 دولار مقارنة بـ 4.600 دولار للصين؛ لذا فإن الحكومة الهندية ما زالت تسعى نحو دفع السكان لتحقيق أهداف محلية مهمة. اما بالنسبة إلى مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة فقد بلغت الهند المرتبة 115 من أصل 162 دوله الا انها قد حققت معدلات نمو مرتفعة في السنوات العشر الماضية، ورفعت الهند النفقات العسكرية في موازنتها للسنتين الماليتين 2003 . 2004 بنسبة 17 %. وقد وقعت الهند في السنوات الثلاث السابقة عقود بما قيمته 4 مليارات دولار على الأقل مع روسيا لشراء معدات عسكرية متطورة مما يعكس ازدياد المخزون الخارجي للهند ورغبت حكومتها في بناء قوتها وما خلفته حرب كرجيل عام 1999 مع باكستان من اثار بعد الاعتداءات على الهند. وعندما قامت الهند باختبار الأسلحة النووية عام 1998، شعر العديد من السكان بان بلدهم قد اصبح أخرا من الدول العظمى وأخذ العلماء بزيادة ممتلكات بلدهم من المعدات والأسلحة النووية حتى وصلت إلى ما يزيد على 40 سلاحا في الوقت الحاضر حسب ما اشارت اليه النشرة المتخصصة واشنطن كوارترز.

نظرة سعودية بعيدة المدى

يبدو ان هناك تغيرا في المنظور الاستراتيجي السعودي من حيث طبيعة وكيفية صناعة السياسة الخارجية السعودية، حيث تعد السعودية من الدول الفاعلة والمهمة في العلاقات الدولية من حيث أن لديها أكبر مخزون نفطي، وهي إلى حد كبير دولة ذات مساحة شاسعة تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة خاصة قبل زيادة أسعار النفط الأخيرة حيث عانت الميزانية السعودية من عجز مالي كبير أدى بها إلى الاستدانة أحيانا، كما أن لها دورا فاعلا في سياسية دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، حيث يمكن اعتبار السعودية من اقوى الدول الخليجية اقتصاديا وعسكريا، وهي تسيطر على مخرجات التفاعلات الخليجية العربية والإسلامية من خلال الدور الكبير والمرجعي للسعودية؛ لذا فإن السياسة السعودية الخارجية هي سياسة هادئة بعيدة عن الانفعال والتعصب والمواقف الإعلامية.

لكن عدة تطورات طرأت على الموقف الدولي والإقليمي قد أثرت على مواقف ورؤية السعودية منها تنامي القوة الإيرانية في منطقة الخليج العربي واحتمالية حصول إيران على سلاح نووي قد يهدد الأمن القومي السعودي ويلاحظ الانتقادات العلنية لوزير الخارجية السعودي في هذا الاتجاه خاصة دور إيران في العراق، وتراجع طفيف في العلاقات السعودية ـ الأمريكية خاصة بعد أن تم سحب الوجود الأمريكي في السعودية إلى قطر وبعض الدول العربية الأخرى والوجود الأمني الأمريكي في العراق، يشار في هذا السياق الى زيادة المطالب الأمريكية من السعودية للإصلاح ومحاربة الإرهاب، حيث أن وزير الدفاع الأمريكي كان انتقد السعودية لعدم قيامها بشكل فاعل بمحاربة الإرهاب، إضافة إلى تنام في جفوة العلاقات الأمريكية السعودية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وعليه فقد تكون السعودية قد أخذت كل هذه المعطيات في الحسبان وبدات بإعادة النظر في سياساتها الخارجية. وكانت الزيارات الرسمية الأولى للملك الجديد خارج الزيارات البروتوكولية إلى بلدين واعدين سياسيا وعسكريا واقتصاديا كما تم توضيح ذلك انفا.

ولا يمكن النظر فقط إلى الزيارة من زاوية اقتصادية مرتبطة بالنفط وحده، فعلى المحلل أن ينظر إلى ما بين السطور، ففي الاستعراض العسكري الذي حضره الملك السعودي قامت الهند بعرض صواريخها النووية وهي تعرف شهية المملكة العربية السعودية لامتلاك أسلحة متطورة لحماية نفسها، حيث أن المملكة العربية السعودية تعاني من معضلة أمنية وهي اقتصاد واعد ومساحة جغرافية واسعة تعجز أجهزتها الأمنية في الوضع الحالي، بالرغم من حجم الأسلحة التي يتم شراؤها، عن الدفاع عن المملكة دون تحالفات خارجية خاصة وان احتلال الكويت عام 1990 قد اثبت هذه الفرضية.

مكافحة الإرهاب

أما ما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية السعودية فان محاربة الإرهاب كان على أجندة المباحثات بين الطرف السعودي والهند والصين، حيث يختلف المنظور الهندي والصيني عن المنظور الأمريكي لمحاربة الإرهاب، والذي تركز فيه الولايات المتحدة على الجانب العسكري، وكانت الصين قد انتقدت بشكل خجول المنهج الأمريكي في محاربة الإرهاب؛ لذا فان المنهج الصيني والذي يمتلك الفيتو قد يعطي السعودية نوعا من المرونة في التعامل مع قضية الإرهاب. أما فيما يتعلق بالبعد الإسلامي، فالسعودية تحاول أن تفرض وتؤكد على مرجعيتها للدول الإسلامية. فكل من الهند والصين لديها جاليات إسلامية كبيرة. لذلك فان عامل الإسلام يلعب دورا مهما في هذه العلاقات وان تطوير أي تعاون اقتصادي سيكون له نتائج إيجابية من أجل تخفيف الضغوط في هذه الحكومات عن المسلمين وإتاحة المجال لهم للعب دور اكبر ومؤثر يعطي للسعودية مساحة اكبر للتأثير.

الزيارات الملكية للهند والصين ليست مرتبطة بالنفط فقط كما يعتقد البعض بل إن مربط الفرس في هاتين الزيارتين هو بعد استراتيجي يعبر بشكل جلي عن إعادة نظر لرؤية العالم وخريطته الاستراتيجية ومحاولة السعودية أن تلعب دورا فاعلا ومؤثرا بعيدا عن الدور الأمريكي أو بالتوازي معه كبديل حقيقي، بحيث لا تكون علاقة على حساب الأخرى وانما هي محاولة إيجاد بدائل استراتيجية تساعد وتعطي صانع القرار السياسي والاستراتيجي السعودي مرونة أكثر في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع التحديات الإقليمية والعربية؛ لذا لا بد من متابعة نتائج هذه الزيارات خاصة ما سينتج عنها ليس في الاتفاقيات الاقتصادية المعلنة على أهميتها بل في التصريحات والزيارات على مستويات متعددة وسلوكيات هذه الدول تجاه السعودية في المحافل الدولية.

كما لا بد من مراقبة ومتابعة رد فعل الطرف الأمريكي والذي يحاول دائما أن يبقي على أي توتر في العلاقات الثنائية بعيدا عن الأضواء، إذ النفط يشكل قضية من عدة قضايا تم التباحث حولها لكن الأبعاد الأمنية والإستراتيجية ومحاربة الإرهاب تبقى الأهم على المدى البعيد فالنفط ليس إلا قضية واحدة من ضمن عدد كبير من القضايا في إطار استراتيجية سعودية دولية سنرى المزيد منها في الأيام المقبلة ■